الأمم المتحدة

A/HRC/23/35

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشوري سينغ

إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم*

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٨/٤ و١٧/٣، ووفقاً للتقرير الأولي المقدم من المقرر الخاص (A/HRC/17/29، وCorr.1) الذي حدد فيه إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم كأحد المواضيع المقرر تناولها خلال ولايته. وينظر التقرير في المسائل المتعلقة بإنفاذ الحق في التعليم والآليات القضائية وشبه القضائية. كما يلقي الضوء على الاجتهاد القضائي المتاح على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي مع التركيز على بعض الأبعاد الرئيسية للحق في التعليم.

وختاماً، يقدم المقرر الخاص توصيات لزيادة فعالية إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وإنفاذه.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.13-13562 290513 030613

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	أنشطة المقرر الخاص	٤-١٢	٣
ثالثاً –	إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم ودور حكم القضاء	١٣	٦
رابعاً –	الإطار القانوني للحق في التعليم	١٤-٢٤	٦
	ألف – الصكوك القانونية الدولية	١٥-١٦	٦
	باء – التزامات الدول بشأن الحق في التعليم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٧-٢٠	٧
	جيم – الالتزامات القانونية المحلية بشأن الحق في التعليم	٢١-٢٤	٨
خامساً –	إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم في النظم القانونية الوطنية	٢٥-٢٦	١٠
سادساً –	إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وإنفاذه	٢٧-٢٨	١٠
سابعاً –	الآليات القضائية وشبه القضائية لإنفاذ الحق في التعليم	٢٩-٤٣	١١
	ألف – الآليات القضائية	٣٣-٣٥	١٢
	باء – الآليات شبه القضائية	٣٦-٤٣	١٢
ثامناً –	أمثلة من الاجتهادات القضائية بشأن الحق في التعليم	٤٤-٦٦	١٥
	ألف – تكافؤ الفرص في التعليم	٤٥-٤٦	١٥
	باء – حماية المجموعات المهمشة والضعيفة	٤٧-٥٠	١٥
	جيم – إنفاذ الحق في التعليم الجيد	٥١-٥٣	١٧
	دال – حقوق الأقليات بما في ذلك الحقوق اللغوية	٥٤-٥٥	١٨
	هاء – الفتيات والحق في التعليم	٥٦-٥٨	١٨
	واو – تمويل التعليم	٥٩-٦٢	١٩
	زاي – تنظيم عمل مقدمي خدمات التعليم الخاص	٦٣-٦٦	٢٠
تاسعاً –	إنفاذ الحق في التعليم بروح حمائية وتشجيعية	٦٧-٧١	٢١
عاشراً –	إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم والمؤشرات	٧٢-٧٣	٢٢
حادي عشر –	الصعوبات أمام إمكانية التقاضي	٧٤-٨٠	٢٣
	ألف – التوعية بالحق	٧٥	٢٣
	باء – الحواجز القانونية	٧٦	٢٣
	جيم – الحواجز الثقافية	٧٧	٢٣
	دال – الحواجز الإجرائية	٧٨	٢٤
	هاء – تكاليف التقاضي والمساعدة القضائية	٧٩-٨٠	٢٤
ثاني عشر –	الاستنتاجات والتوصيات	٨١-٨٣	٢٤

أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و٣/١٧، والتقرير الأولي المقدم من المقرر الخاص (A/HRC/17/29، وCorr.1) الذي حدد فيه إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم كأحد المسائل المقرر النظر فيها خلال ولايته. وينظر المقرر الخاص في المسائل المتعلقة بإنفاذ الحق في التعليم ويلقي الضوء على الاجتهاد القضائي المتاح على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي. ويركز التقرير على بعض الأبعاد الرئيسية للحق في التعليم. وختاماً، يقدم المقرر الخاص توصيات لزيادة فعالية إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وإنفاذ هذا الحق.

٢- وكثيراً ما يكون التمتع بالحق في التعليم غير متاح لمن هم في أمس الحاجة إليه، أي الفئات المحرومة والمهمشة، وفي المقام الأول أطفال الأسر الفقيرة. ومن ثم يلزم إنفاذه في حالة تعرضه لخروقات أو انتهاكات يمكن أن تحدث لأسباب متعددة وتشمل كل مقدمي الخدمات التعليمية. وحتى التعليم الابتدائي غير متوفر في كل أنحاء العالم رغم كونه التزاماً أساسياً على الدول. كما يتضمن الحق في التعليم المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم العالي، وهو ما يجب تنفيذه تدريجياً عندما لا يكون الإعمال الفوري ممكناً. ويجب أن تحظى المبادئ الأساسية لعدم التمييز وتكافؤ الفرص بالاحترام في كل الظروف، ويجب أن يتسم التعليم المقدم بنوعية جيدة. ويظل كل مقدمي الخدمات التعليمية، في القطاع العام أو الخاص على السواء، مسؤولين عن احترام الحق في التعليم بمختلف أبعاده.

٣- ويود المقرر الخاص بذلك أن يبرز الدور الهام الذي يضطلع به حكم القضاء في الإعمال الفعال للحق في التعليم وفي ضمان تفعيله. ويرى وجود أهمية بالغة في تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء لكل من لا يحصل حقه في التعليم على الحماية والاحترام الكاملين.

ثانياً- أنشطة المقرر الخاص

٤- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص ببعثتين إلى تونس وإكوادور، كما قدم تقريراً إلى الدورة السابعة والستين للجمعية العامة (A/67/310). وتناول تقريره مسألة التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من منظور الحق في التعليم. وعرض بالتفصيل الالتزامات في مجال حقوق الإنسان التي يستند إليها الحق في التعليم وتوفير التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، ولا سيما في مرحلة التعليم الثانوي.

٥- وشارك المقرر الخاص في عدد من المناسبات العامة بشأن التعليم وواصل تعاونه مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٦- وفي آذار/مارس ٢٠١٢، ألقى محاضرة يوم التأسيس في مناسبة يوم التأسيس للجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، في نيودلهي، الهند. وفي نفس الأسبوع، شارك كمتحدث في مشاورة بشأن الحق في التعليم الجيد، نظمها منتدى الحق في التعليم في نيودلهي.

٧- وفي أيار/مايو، شارك المقرر الخاص في المؤتمر الدولي الثالث للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، في شنغهاي، الصين، وأدار جلسة عن التطورات الحديثة بشأن الصكوك الدولية والإجراءات المعيارية في مجال التعليم التقني والمهني. وألقى كلمة في اجتماع جانبي عن "ما بعد ٢٠١٥: منظورات عن دور التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وتنمية المهارات في خطة التنمية الدولية". وفي نهاية أيار/مايو، ألقى كلمة رئيسية في الجلسة الافتتاحية "للمنتدى الدولي الرابع للحوار بشأن السياسات: التحديات التي تواجه المعلمين لتوفير التعليم للجميع"، في نيودلهي، الهند، الذي نظمته حكومة الهند بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفي حزيران/يونيه، شارك كمتحدث رئيسي في حدث مواز بترتيب من المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم، بهدف تعزيز التعليم الجيد. وفي تموز/يوليه، التقى المقرر الخاص بوفد رفيع المستوى لوزارة التعليم التايلندية في اليونسكو، باريس، لإجراء حوار عن تثقيف المعلمين، وضرورات الجودة، والإجراءات المعيارية في مجال التعليم. وأعقب ذلك مناقشة عن خطة التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ في تايلند (بالنظر إلى الالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية الإضافية للألفية) والبرنامج القطري لتوفير ١٥ سنة من التعليم المجاني للجميع.

٨- وفي أيلول/سبتمبر، ألقى كلمة رئيسية في حلقة دراسية نظمتها الشبكة الأوروبية للأفكار بالتعاون مع الحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي في بروكسل لتناول أهمية التعليم الجيد. كما كان من المتحدثين الرئيسيين في إطلاق منشور عنوانه "حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع: دليل القانون الدولي"، من إصدار منظمة الأولوية للتعليم في نيويورك. وألقى محاضرة في كلية كورنيل للحقوق في إيثيكا، نيويورك، عن "الحق في التعليم الجيد، القواعد والمعايير"، وحضر بعد ذلك فعالية رفيعة المستوى لإطلاق مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة عن التعليم العالمي - التعليم أولاً، وأدلى ببيان.

٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تحدث في اجتماع المائدة المستديرة المعنون "التعاون في مجالي حقوق الإنسان والتنمية" عن نهج حقوق الإنسان في التعاون الدولي والسياسات العامة، الذي نظمته جامعة بيورا الوطنية في بيرو بالاشتراك مع جامعة ريوخا في إسبانيا. كما شارك في منتدى بودابست الخامس لحقوق الإنسان، وكان عضواً في حلقة نقاش عن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. كما كان مدعواً خاصاً في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم في الدوحة، قطر، حيث أُطلقت مبادرة سمو الشيخة موزة بنت ناصر وعنوانها "مبادرة علِّم طفل". وفي الشهر نفسه، أدلى ببيان في الاجتماع العالمي الأول لتوفير التعليم للجميع، في باريس، الذي جمع الحكومات معاً بهدف توفير التعليم الأساسي الجيد لجميع

الأطفال والشباب والبالغين بحلول عام ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر، شارك المقرر الخاص في الدورة الخامسة والخمسين لمؤتمر وزراء التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية (CONFEMEN) الذي عقد في نجامينا (تشاد)، وألقى كلمة عن تنويع العروض في التعليم والحق في التعليم. كما شارك في الفعالية الرفيعة المستوى للدعوة وعنوانها: "لنؤيد ملالا – تعليم الفتيات حق"، التي نظمتها اليونسكو في باريس بالتعاون مع باكستان احتفالاً بيوم حقوق الإنسان. وخلال الشهر نفسه، شارك المقرر الخاص في الحلقة الدراسية للجنة التوجيهية لرابطة تطوير التعليم في أفريقيا، في سيفر (فرنسا)، وأجرى حواراً مع مكتب الرابطة بشأن القضايا الرئيسية والمبادرات الدولية في مجال الحق في التعليم.

١٠- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص كمتحدث رئيسي في حلقة دراسية عن "إمكانية التقاضي كأداة لإنفاذ الحق في التعليم"، نظمها منتدى الحق في التعليم في نيودلهي. وشارك كعضو حلقة نقاش في الحلقة الدراسية الأولى عن التثقيف والأخلاقيات في مجال حقوق الإنسان، المعقودة في إطار سلسلة حلقات دراسية عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان (٢٠١١)، والتي نظمها مركز أبحاث حقوق الإنسان والقانون الإنساني، جامعة باريس-II، بدعم من اللجنة الوطنية الفرنسية لليونسكو. وشارك أيضاً في الفريق العامل المعني "بالتعليم والتنمية"، بتنظيم من قسم التعليم والتنمية في وزارة الخارجية الفرنسية بالتعاون مع *الوكالة الفرنسية للتنمية*، من أجل دراسة خطة الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١- وفي آذار/مارس، حضر المقرر الخاص حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن تعميم منظور حقوق الإنسان مع التركيز على مجالات الحق في التعليم، التي نظمها مجلس حقوق الإنسان. وأدلى بالملاحظات الافتتاحية في حدث مواز عن التعليم من أجل المواطنة العالمية – متابعة مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة المعنونة "التعليم أولاً" – عُقد في ١١ آذار/مارس في جنيف بترتيب من المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم. وكان المتحدث الرئيسي في الحدث الموازي بشأن التعليم المهني، الذي نظمته *مؤسسة تدريب بلا حدود* يوم ١٢ آذار/مارس في جنيف.

١٢- وفي نيسان/أبريل، شارك المقرر الخاص في الحلقة الدراسية الأكاديمية الدولية بعنوان "العدالة من أجل التعليم الجيد – التعليم الجيد من أجل الديمقراطية"، وألقى الكلمة الافتتاحية. ونُظمت الحلقة الدراسية من قِبل مدرسة ساو باولو للقضاة وكلية الحقوق في جامعة ساو باولو وشركاء آخرين، وجمعت الحلقة خبراء وأكاديميين وقضاة ومحامين ومسؤولين حكوميين وشركاء من المجتمع المدني. وفي تلك المناسبة، صدر منشور "العدالة من أجل التعليم الجيد". وألقى المقرر الخاص الكلمة الختامية أمام الحلقة الدراسية الدولية، حيث عرض رؤى متعمقة عن سبل تعزيز إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وإنفاذه.

ثالثاً- إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم ودور حكم القضاء

١٣- إن للحماية القانونية للحق في التعليم أساسها في التشريعات والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية، والتزامات الدول التي تضعها تلك القوانين. وتقوم الهيئات القضائية وشبه القضائية باستعراض وإقرار السياسات والأحكام الحكومية في مجال التعليم، في القطاعين العام والخاص على السواء. ويضطلع حكم القضاء بدور قوامه ضمان احترام وحماية وإعمال الحق في التعليم، باعتباره من الحقوق المعترف بها دولياً على النحو المكرس في العديد من المعاهدات والتشريعات. وهناك اعتراف عالمي بمعظم فرضياته الرئيسية وهي توفير التعليم الابتدائي المجاني الإلزامي للجميع، والإعمال التدريجي للتعليم الثانوي والتعليم العالي، والعمل الفوري على عدم التمييز في التطبيق.

رابعاً- الإطار القانوني للحق في التعليم

١٤- تنص الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية على الحق في التعليم.

ألف- الصكوك القانونية الدولية

١٥- يكرس عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان الحق في التعليم. ويحظى هذا الحق بتغطية شاملة في اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠) وفي المادتين ١٣ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)[(١)]. وتعترف عدة اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان بالحق في التعليم لمجموعات محددة من الأفراد. ومن بينها: (أ) اتفاقية حقوق الطفل، المواد ٢٨-٣٠؛ (ب) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٠؛ (ج) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادتان ١٢ و٣٠؛ (د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة ٥(هـ)؛ (هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٢٤.

١٦- وتضم أيضاً المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان أحكاماً عن الحق في التعليم. وفي أوروبا، ينص البروتوكول الأول (١٩٥٢) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على "عدم حرمان أي شخص من الحق في التعليم". ويضم الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح (١٩٩٦)[(٢)] أحكاماً عن مجانية التعليم الابتدائي والثانوي[(٣)].

---

(١) للاطلاع على سرد *للأعمال التحضيرية* للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتزامات الدول بما في ذلك الحق في التعليم، انظر: Philip Alston and Gerard Quinn , "The Nature and Scope of States Parties' Obligations under the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights". *Human Rights Quarterly*. Vol. 9, No. 2 (May 1987), pp. 156–229.

(٢) Revised European Social Charter (1996), CETS No. 163.

(٣) *المرجع نفسه*، المادة ١٧-٢.

وينص ميثاق منظمة الدول الأمريكية (١٩٤٨) على العديد من الحقوق المتعلقة بالتعليم[٤]. ويعرّف البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور، ١٩٩٩) الحق في التعليم بالتفصيل في المادتين ١٣ و١٦[٥]. وأخيراً، ينص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١) على أن الحق في التعليم مكفول لكل شخص[٦]، كما ينص الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورفاه الطفل في المادة ١١ على أن الحق في التعليم مكفول لكل طفل.

باء- التزامات الدول بشأن الحق في التعليم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

١٧- أفادت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في حكمها التاريخي في قضية *براون ضد مجلس التعليم* (١٩٥٤) بأن "توفير المدارس العامة يعد من أسمى مهام الدولة" وأن "التعليم لربما يعد الوظيفة الأهم على الإطلاق للدولة والحكومات المحلية"[٧]. والحق في التعليم يُنشئ التزامات ومسؤوليات معقدة ومتشابكة للعديد من الجهات المعنية. فالدول تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية في إعمال الحق في التعليم لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها والخاضعين لولايتها. ويجب عليها إنشاء نظام تعليمي يحترم الحق في التعليم[٨]، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يحول دون إمكانية الحصول على التعليم أو الحد منها. وتظل التزامات الدولة باقية في حالة خصخصة التعليم. فيجب عليها ضمان إعمال وتعزيز الحق في التعليم؛ ويجب عليها أيضاً أن تضمن احترام وأداء هذا الحق[٩]، سواء بصفته استحقاقاً من ناحية إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي أو بصفته تمكيناً من ناحية اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات وجودتها ومعاييرها.

---

(٤) لا سيما في المواد ٣١ و٤٧ و٤٨ و٤٩، التي تُنشئ ثلاثة مستويات للتعليم وشرط وضع خطط لتلبية الاحتياجات التعليمية والتعاون الدولي لتوفيرها.

(٥) *انظر على سبيل المثال*، الإعلان الأمريكي بشأن حقوق وواجبات الإنسان، المادة الثانية عشرة (الحق في التعليم مكفول لكل شخص)؛ المادة ١٣ من بروتوكول سان سلفادور (التي تنص على وجوب إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي للجميع، ووجوب توفير التعليم العالي).

(٦) OAU Doc. CAB/LEG/67/3 rev. 5, 21 I.L.M. 58 (1982), article 17.

(٧) *Wisconsin v. Yoder*, 406 U.S.205, 92 S. Ct. 1526, 32 L.Ed.2d 15 (1972)، على النحو المقتبس من: Education Law, Education Series, Chapter 4, "Students Rights", *Law Journal Press*, New York, 2002.

(٨) التعليق العام رقم ١٣ عن الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، الذي اعتمدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الحادية والعشرين عام ١٩٩٩، E/C.12/1999/10، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(٩) الالتزام بالأداء يجسد التزاماً بالتسهيل والتزاماً بالتوفير. التعليق العام رقم ١٣ عن الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، E/C.12/1999/10، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (الفقرتان ٤٦ و٤٧).

١٨- ويجب أن تُفهم التزامات الدول بشأن الحق في التعليم من حيث الحق في تعليم جيد، حسبما أكد المقرر الخاص في تقريره المواضيعي (٢٠١٢) المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان[١٠]. وتشكل هذه الالتزامات أيضاً مسؤولية الدولة عن توفير الموارد اللازمة لإعمال هذا الحق، بما في ذلك تمويل التعليم، حسبما أبرز المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة[١١].

١٩- وثمة أهمية بالغة في ضمان التمتع بالحق في التعليم من دون تمييز أو إقصاء. وتقع على عاتق الدول التزامات مباشرة فيما يتعلق بالحق في التعليم مثل "ضمان" جعل ممارسة هذا الحق "بريئة من أي تمييز"[١٢].

٢٠- إن التزامات الدول فيما يتعلق بالحق في التعليم[١٣] قد تم تفسيرها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكرس هذا الحق باعتباره قابلاً للتقاضي. وتلقي الأدبيات المتاحة الضوء على أهمية تحديد "العناصر القابلة للتقاضي" في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التعليم، وإنفاذها على الصعيد الدولي، إلى جانب التزامات الدول بحمايتها واحترامها وإعمالها[١٤]. وقد تعاملت المحاكم بالفعل مع المسائل التعليمية المعروضة عليها، وكان عدد من الأبعاد الرئيسية للحق في التعليم موضع استعراض قضائي أو شبه قضائي. واعتُبر الحق في التعليم قابلاً تماماً للتقاضي في العديد من الولايات القضائية[١٥].

جيم- الالتزامات القانونية المحلية بشأن الحق في التعليم

٢١- تقع على عاتق الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التزامات قانونية بإنفاذ فرادى المعاهدات في نظامها القانوني المحلي[١٦]. ويتعين أن تنص الدساتير والقوانين على

---

(١٠) A/HRC/20/21، ٢ أيار/مايو ٢٠١٢.

(١١) الحق في التعليم: مذكرة من الأمين العام، A/66/269، ٥ آب/أغسطس ٢٠١١.

(١٢) التعليق العام رقم ١٣ عن الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، E/C.12/1999/10، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الفقرة ٤٣.

(١٣) Klaus Dieter Beiter, "The Protection of the Right to Education by the International Law", Martinus Nijhoff Publishers, 2005.

(١٤) Antônio Augusto Cançado Trindade, "A justiciabilidade dos direitos economicos, sociais e culturais no plano internacional" *in Ensayos en Honor a Fernando Volio Jiménez*, 1997, Brasilia pp. 214-215.

(١٥) Fons Coomans, "Justiciability of the Right to Education", Erasmus Law Review, Vol. 2, No. 4, pp. 427-443, 2009.

(١٦) تشكل التوصيات أو الإعلانات قانوناً غير ملزم، وليس لها قوة ملزمة. ولكن لها قوة أدبية وتعبر عن الالتزام السياسي. وينتظر من الدول الأعضاء التي تعتمدها أن تتخذ إجراءات لمتابعتها في السياسيات أو تضع تشريعات وطنية بشأنها.

الحق في التعليم بما يتماشى مع التزامات الدولة بموجب تلك المعاهدات[١٧]. وعندما يشكل الحق الثابت جزءاً من اتفاقية تم بشكل سليم التصديق عليها أو إدراجها في النظام الداخلي للدولة، يصبح بإمكان الناس استخدام كل السبل القانونية المتاحة لضمان الامتثال عن طريق اللجوء إلى المحاكم. ويجب أن تكون الحقوق الواردة في الاتفاقيات قابلة للاحتكام إليها مباشرة في المحاكم ومطبقة من قِبل السلطات الوطنية، وينبغي أن تسود الاتفاقية إذا كان هناك تعارض مع تشريع محلي أو ممارسة شائعة[١٨]. "وفي حالة أي تنازع بين التشريع والمعاهدات، تكون الغلبة دائمة للالتزامات الدولية، في ضوء المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات"[١٩].

٢٢- ويتعين على القانون المحلي أن يحدد "الاستحقاقات" بقدر كاف من التفصيل كافية لكي تكون سبل الانتصاف من عدم الامتثال سبلاً فعالة[٢٠]. ويتعين على القوانين الوطنية بشأن الحق في التعليم أن تُنشئ "الحق في اتخاذ إجراء قانوني" للأفراد أو الجماعات ممن يَعتبرون أن حقهم في التعليم لا يتم إعماله بشكل كامل[٢١]، وأن تنص على "سبل انتصاف قضائية"[٢٢].

٢٣- وإن الحق في التعليم على النحو المنصوص عليه في المواد ١٣(٢)(أ) و١٣(٣) و١٣(٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب عدد من الأحكام الأخرى، سيبدو قابلاً للتنفيذ الفوري من الهيئات القضائية وغيرها من الأجهزة في العديد من النظم القانونية الوطنية. وسيبدو من الصعب قبول أي اقتراح يفيد بأن الأحكام المبينة هي بطبيعتها أحكام غير ذاتية التنفيذ[٢٣].

٢٤- "تكتسب الحقوق معناها بتوافر سبل انتصاف فعالة للتصدي للانتهاكات"[٢٤]. ويتعين أن تتضمن تلك السبل "إمكانية اللجوء إلى إجراءات مستقلة لتقديم الشكاوى واللجوء إلى المحاكم مع وجود ما يلزم من المساعدة القانونية وغيرها من أشكال المساعدة"[٢٥]. وعندما يثبت انتهاك الحقوق، يتعين توفير الجبر المناسب بما في ذلك التعويض.

---

(١٧) تقتضي المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد التقارير المقدمة من الدول إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان أن تُظهر تلك التقارير كيفية انعكاس الحق في التعليم، كما تنص عليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، في الدستور والتشريعات في بلد ما.

(١٨) التعليق العام رقم ٥(٢٠٠٣) "التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل"، CRC/GC/2003/5، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. على الدولة، وقت تفويضها سلطات سن التشريع لحكومات اتحادية إقليمية أو محلية، أن تطلب إلى هذه الحكومات الفرعية أيضاً سن التشريع في إطار الاتفاقية وضمان تنفيذها بفعالية.

(١٩) *المرجع نفسه*.

(٢٠) *المرجع نفسه*، الفقرة ٢٥.

(٢١) التعليق العام رقم ٣ "طبيعة التزامات الدول الأطراف" (الفقرة ١ من المادة ٢): الدورة الخامسة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٠)، الفقرة ٦.

(٢٢) *المرجع نفسه*، الفقرة ٥.

(٢٣) *المرجع نفسه*، الفقرة ٥.

(٢٤) التعليق العام رقم ٥، *مرجع سبق ذكره*، الفقرة ٢٤.

(٢٥) *المرجع نفسه*.

خامساً- إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم في النظم القانونية الوطنية

٢٥- إن الحق في التعليم مكرس في دساتير عدد كبير من البلدان، وهو أحد أكثر الحقوق المعترف بها عالمياً في الدساتير الوطنية في عالم اليوم. وخلصت دراسة للدساتير الوطنية إلى أن ٩٠ في المائة من دساتير العالم تضم بنداً عن الحق في التعليم. ومن بين الدساتير التي تضم أحكاماً عن التعليم، يقتضي ٥٦ في المائة منها أن يكون التعليم إلزامياً حتى مرحلة معينة. بالإضافة إلى ذلك، ينص ٦٥ في المائة من تلك الدساتير على أن يكون التعليم مجانياً حتى مرحلة معينة[٢٦]. وفضلاً عن ذلك، يوجد لدى معظم الدول تشريعاً وطنياً عن التعليم.

٢٦- ومن ثم، فإن إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم لديها أيضاً قواعدها في النظم القانونية الوطنية التي تقدم "أسساً" "للحق في اتخاذ إجراء قانوني" المذكور أعلاه. ومن أمثلة ذلك دستور جنوب أفريقيا، الذي ينص في المادة ٣٨ منه (إنفاذ الحقوق) على أن "أي شخص مذكور في هذه المادة له الحق في التقدم إلى المحكمة المختصة بدعوى انتهاك أو تهديد أي حق من الحقوق الواردة في شرعة الحقوق، ويجوز للمحكمة منح الإنصاف المناسب بما في ذلك إعلان للحقوق"[٢٧]. وتشكل الحقوق الأساسية في الهند "سمة رئيسية وجوهرية" في الدستور، ويمكن لأي مواطن التقدم إلى المحكمة العليا في الهند مباشرة في حالات الإخلال أو الانتهاك. ويوجد أيضاً التزام قوي بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التعليم الجيد وإنفاذه لدى الجمعية البرازيلية للقضاة والمدعين العامين والمحامين المعينين للأطفال والشباب[٢٨].

سادساً- إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وإنفاذه

٢٧- "إن العنصر الأساسي [لأي حق] هو القوة القانونية الممنوحة [للفرد] من النظام القانوني لتفعيل إنفاذ عقوبة ما، عن طريق دعوى قضائية، كرد فعل ضد عدم الوفاء بالالتزام"[٢٩]. وحيث إن الحق في التعليم معترف به عالمياً، فإن أبعاده، كلها أو أي منها،

---

(٢٦) مشروع مقارنة الدساتير، الذي يديره الأساتذة زكاري إلكيتز من جامعة تكساس، وتوم غنسبرغ من جامعة شيكاغو، وجيمس ملتون من معهد IMT للدراسات المتقدمة؛ متاح على الرابط التالي: http://www.comparativeconstitutionsproject.org.

(٢٧) في واحدة من الحالات القليلة للتناول المباشر لمسألة ما إذا كانت سياسات التعليم قابلة للتقاضي، قضت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن الحق في التعليم قابلاً تماماً للتقاضي وفق الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. *SERAP v. Federal Republic of Nigeria and Universal Basic Education Commission* (حكم شفهي صادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، ECW/CCJ/APP/08/08.

(٢٨) ويظهر ذلك في منشور "العدالة من أجل جودة التعليم" "Justice for the Quality of Education" (Editora Saraiva S.A. 2013)، الذي جمع أفكار معلمين وقانونيين ملتزمين بحماية وتعزيز الحق في التعليم الجيد للجميع.

(٢٩) عبارة أوردها: Philip Alston and Gerard Quinn "The Nature and Scope of States Parties' Obligations under the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights"، *مرجع سبق ذكره*، صفحة ١٦٩.

قابلة للتقاضي. "وتعد مسألة ما قابلة للتقاضي إن كان من الملائم عرضها على المحكمة ومن الممكن الفصل فيها قضائياً"[٣٠]. وفي حالة الحرمان من الحق في التعليم أو انتهاكه، يجب أن يتمكن المواطن من اللجوء إلى المحاكم على أساس الالتزامات القانونية الدولية والأحكام الدستورية أو التشريعية القائمة بشأن ذلك الحق. وتُظهر قرارات المحاكم عبر المناطق كيفية تأييدها للحق في التعليم بمختلف أبعاده.

٢٨- حتى وإن كان الحق في التعليم غير محدد في الدستور صراحة، فإن من الممكن اعتباره مكوناً أساسياً للتمتع بحقوق أخرى. وفي قرار تاريخي، قضت المحكمة العليا في الهند بأن الحق في التعليم (حتى وإن لم يكن منصوص عليه في دستور الهند على هذا النحو) يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحق في الحياة[٣١]، ومن ثم فهو واجب النفاذ. وعملاً بهذا القرار وغيره من قرارات المحكمة العليا، تم تعديل دستور الهند بما يكرس الحق في التعليم المجاني الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و١٤ عاماً.

سابعاً- الآليات القضائية وشبه القضائية لإنفاذ الحق في التعليم

٢٩- إن الحق في التعليم يمكن إنفاذه من خلال طائفة متنوعة من الآليات القضائية وشبه القضائية.

٣٠- وتكتسب الآليات القضائية مثل المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية أهمية رئيسية في الفصل في الدعاوى المستندة إلى القانون الوطني أو الدولي. وثبت أن أحكامها تتسم بأهمية بالغة في تحديد الاستحقاقات المحددة المتاحة للمواطنين بموجب القانون الوطني والدولي. أما الآليات شبه القضائية مثل الهيئات الإدارية المحلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل مكاتب أمناء المظالم أو لجان حقوق الإنسان، والآليات الدولية لحقوق الإنسان مثل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فبإمكانها أيضاً أن تنظر في حالات انتهاك الحق في التعليم، وتجري التحريات والتحقيقات، وتوصي السلطات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية باعتماد التدابير المناسبة.

٣١- وعادة ما يجب أن تستنفد أولاً سبل الانتصاف المتاحة في إطار الولاية القضائية المحلية قبل تفعيل الآليات الدولية.

٣٢- وكشرط مسبق، يجب ملاحظة أن استقلال النظام القضائي يعد "شرطاً أساسياً" لإمكانية التقاضي. وثمة أهمية قصوى لحماية القضاء "سيادة القانون" وضمان عدم التمييز في إقامة العدل[٣٢].

---

(٣٠) Black's Law Dictionary (9th ed. 2009).

(٣١) *Unni Krishnan, J.P. v. State of A.P.* (1993 I. SCC 645).

(٣٢) إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (A/RES/67/1).

ألف- الآليات القضائية

٣٣- إن دعاوى الانتهاكات المزعومة للتمتع بالحق في التعليم عادة ما تُنظر أمام المحاكم الوطنية. وبمجرد استنفاد كل مستويات الطعن، أو عندما يمكن في بعض الأحيان إثبات عدم إمكانية اتخاذ أي إجراء في المحاكم الوطنية، يمكن اللجوء إلى المحاكم الإقليمية أو الدولية.

٣٤- وتعد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أمثلة المحاكم الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان والمنشأة لإنفاذ المعاهدات الإقليمية على النحو المذكور أعلاه.

٣٥- وأخيراً، في حالة النزاع بين الدول، يمكن أن تلجأ دولة إلى محكمة العدل الدولية لإقامة دعوى على دولة أخرى من أجل حماية الحق في التعليم لمواطنيها، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم[٣٣]. وفي هذا الخصوص، ثمة مثال تاريخي في إظهار كيفية حماية المحكمة العالمية للحق في التعليم، وهو الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، أخذاً في الاعتبار قواعد ومبادئ القانون الدولي. وقضت محكمة العدل الدولية بأن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة يعد انتهاكاً للقانون الدولي ويحول دون التمتع بمختلف حقوق الإنسان ومنها الحق في التعليم[٣٤].

باء- الآليات شبه القضائية

٣٦- تضطلع الآليات شبه القضائية، مثل أمناء المظالم[٣٥] والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور هام في حماية الحق في التعليم من خلال رصد إعماله على الصعيد الوطني. وهذه الآليات موجودة في العديد من البلدان. حتى وإن كانت استنتاجات تلك الهيئات شبه القضائية غير ملزمة قانوناً[٣٦]، فإن لقراراتها وتوصياتها أهمية على الصعيد الوطني حيث تشكل ضغطاً سياسياً وقانونياً على السلطات والمؤسسات. ويمكن لهذه الآليات أيضاً أن تتواصل مع السلطة القضائية لتقديم الإنصاف في القضايا التي لا يحترم فيها الحق في التعليم. على سبيل المثال، يقدم

---

(٣٣) Yves Daudet and Kishore Singh, “The Right to Education: an Analysis of UNESCO’s Standard-setting Instruments”, UNESCO, Paris 2001, p. 41.

(٣٤) Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion of the International Court of Justice، متاح على الرابط التالي: http://www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71&p1=3&p2=1&case=131&p3=6.

(٣٥) في موريشيوس، على سبيل المثال، يخوَّل أمين المظالم سلطات التحقيق في أي نوع من التمييز التعليمي. ويعد أمين المظالم المعني بالمساواة وعدم التمييز في النرويج وأمين المظالم المعني بتكافؤ الفرص في السويد من الأمثلة الأخرى الجديرة بالذكر.

(٣٦) تضطلع لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، بدور الرصد فيما يتعلق بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية بما فيها الحق في التعليم. ولا تعد قرارات اللجنة ملزمة قانوناً، ومن ثم يمكن تسميتها آليات إنفاذ "إرشادية".

مكتب المحامين المعينين في ساو باولو (البرازيل) الدعم القانوني للمواطنين الفقراء الذين ينتهك حقهم في التعليم، حتى مع قيام المدعين العامين في ساو باولو (البرازيل) بعرض هذه الانتهاكات على السلطات العامة وكذلك في المحاكم لأغراض الإنفاذ. وتضطلع اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل في الهند بولاية حماية التمتع بالحق في التعليم، وقد انتقلت من اتباع نهج قائم على الرعاية إلى اتباع نهج قائم على الحقوق. وبعد النظر في عدد كبير من الشكاوى المتعلقة بفرض رسوم على التعليم الابتدائي عندما يتعين أن يكون التعليم مجانياً، أدت استنتاجات اللجنة إلى رد مدفوعات الرسوم إلى أولياء الأمور من خلال إجراءات قضائية لاحقة.

٣٧- وقد وضعت الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان في أوروبا وأفريقيا والأمريكتين آليات شبه قضائية لإنفاذ الصكوك الإقليمية. وعلى سبيل المثال، يُضمن الحق في التعليم في منظومة البلدان الأمريكية من خلال لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ويسمح بروتوكول سان سلفادور تحديداً للأفراد بتقديم التماسات للجنة عن انتهاكات الحق في التعليم[٣٧]. وبالمثل، تضطلع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بدور هام في دراسة شكاوى انتهاك الحق في التعليم على النحو المنصوص عليه في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة ١٧). وبعد النظر في التقارير، تتخذ اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية قراراتها تحت مسمى "الاستنتاجات"، بشأن ما إذا كانت الحالات في البلدان المعنية تتسق مع الميثاق الاجتماعي الأوروبي.

٣٨- ويجوز تمكين السلطات شبه القضائية على الصعيدين الإقليمي والوطني لتقوم، بمبادرة منها، بإجراء تحقيقات من أجل تعزيز وحماية الحق في التعليم، وبإطلاق تحريات في الانتهاكات المزعومة، من خلال جلسات عامة مثلاً.

٣٩- وبما أن قرارات الهيئات شبه القضائية ليست قابلة للإنفاذ المباشر، يمكن استخدام استنتاجاتها كأساس للشروع في إجراءات أمام المحاكم الوطنية. وتحال استنتاجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[٣٨] والآليات الإقليمية شبه القضائية لحقوق الإنسان[٣٩] إلى الهيئات القضائية المناظرة لأغراض الإنفاذ.

---

(٣٧) انظر بروتوكول سان سلفادور، المادة ١٩(٦)، في إشارة إلى الحقوق الواردة في المادة ١٣.

(٣٨) على سبيل المثال، يجوز للجنة الوطنية لحماية الطفل في الهند أن تنظر في الشكاوى المعروضة عليها، وتنظر أيضاً في القضايا من تلقاء نفسها، وتقدم توصيات للحكومة الوطنية. ويمكن للجنة حينئذ أن تتواصل مع المحاكم الوطنية لاتخاذ ما قد تراه المحكمة ضرورياً من تعليمات أو قرارات أو أوامر.

(٣٩) على سبيل المثال، عندما رفضت المحكمة العليا في باراغواي عام ١٩٩٩ دعوى تتعلق بالهياكل الأساسية التعليمية كانت قد قُدمت في عام ١٩٩٧ من ممثلي مجتمع الياكي أكسا الأصلي، وهو من القبائل الرحل، نظرت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان في القضية استناداً إلى شكوى مقدمة إليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من منظمتين غير حكوميتين تدعيان انتهاك المادة ٢٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وأحالتها اللجنة إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي قضت في قرارها بأن الدولة لم تمتثل لالتزاماتها بضمان ألا تؤثر ظروف الضعف الخاص لمجتمع الياكي أكسا على نماء أطفال هذا المجتمع الأصلي ومستقبلهم. وأمرت بإنشاء صندوق للمشاريع المتعلقة بأمور منها التعليم، وطُلب إلى الدولة توفير المواد التعليمية لأفراد هذا المجتمع Inter-American Court of Human Rights, *Yakye Axa vs. Paraguay*, 2005، متاح على الرابط التالي: http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_125_ing.doc.

٤٠- وتضطلع هيئات معاهدات حقوق الإنسان بدور بالغ الأهمية بشأن إنفاذ الحق في التعليم وإمكانية التقاضي بشأنه. ويتضمن الحوار الذي تقيمه تلك الهيئات مع الدول الأطراف بشأن التقدم المحرز في إعمال هذا الحق القوانين الدستورية والوطنية والحالات التي لا يكون فيها الحق محمياً في النظام القانوني الوطني. وعلى سبيل المثال، تطلب اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الدول تقديم معلومات عن مدى إمكان اعتبار هذه الحقوق قابلة للتقاضي(٤٠).

٤١- وتشكل البلاغات المتعلقة بحالات انتهاك حقوق الفرد في التعليم سبيلاً هاماً آخر للإجراءات شبه القضائية من أجل إنفاذ الحق في التعليم.

٤٢- وتنظر لجنة الاتفاقيات والتوصيات التابعة لليونسكو، وهي هيئة فرعية للمجلس التنفيذي، في البلاغات التي ترد للمنظمة بشأن حالات ومسائل تتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان تدخل في مجالات اختصاص اليونسكو(٤١). وبذلك تدرس لجنة الاتفاقيات والتوصيات كل البلاغات الواردة للمنظمة من هذا النوع. ونتيجة لذلك، تم إنفاذ الحق في التعليم في عدد من الحالات التي تعرض فيها للانتهاك. وفي الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٠٩، قامت لجنة الاتفاقيات والتوصيات بتسوية ١٠ حالات بما مكن الضحايا من الاستفادة من التغييرات التي شهدتها بعض قوانين التعليم التي كانت تميز ضد الأقليات العرقية أو الدينية، و١٤ حالة تمكن فيها الضحايا من استئناف دراستهم(٤٢).

٤٣- وأخيراً، فإن البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي دخل حيز النفاذ في ٥ أيار/مايو ٢٠١٣، يعطي الأفراد والجماعات الحق في تقديم شكاوى ضد الدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للحقوق المعترف بها في العهد بما فيها الحق في التعليم. ويمكن أيضاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنظر في هذه الشكاوى، أن تفتح تحقيقاً تتلقى من خلاله معلومات موثوقة عن أي انتهاكات خطيرة أو منهجية للحقوق. ولكن يجب على الدول أن تعلن صراحة التزامها بهذا الإجراء عند التصديق. وهناك أيضاً إجراء متعلق بالبلاغات بين الدول، وذلك لتمكين الدول من الادعاء على دول أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب العهد. ويمكن لفريق الخبراء المشترك بين اليونسكو (ممثلة في لجنة الاتفاقيات والتوصيات) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ممثلاً في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، المعني برصد الحق في التعليم، أن يضطلع بدور هام في التطورات في هذا الخصوص(٤٣).

---

(٤٠) التعليق العام رقم ٣ "طبيعة التزامات الدول الأطراف" (الفقرة ١ من المادة ٢): الدورة الخامسة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٠)، الفقرة ٦.

(٤١) انظر 104 EX/Decision 3.3، المعتمد من المجلس التنفيذي لليونسكو في عام ١٩٧٨، اليونسكو، باريس.

(٤٢) "Conventions and Recommendations", UNESCO Paris, 2010, para. 26.

(٤٣) تقرير الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المشترك بين اليونسكو (لجنة الاتفاقيات والتوصيات) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) عن رصد الحق في التعليم (٢٠٠٦)، 175 EX/28، اليونسكو، باريس.

ثامناً- أمثلة من الاجتهادات القضائية بشأن الحق في التعليم

٤٤- تبين عينة من القضايا كيفية تفسير المحاكم للحق في التعليم في جميع أنحاء العالم.

ألف- تكافؤ الفرص في التعليم

٤٥- هناك وفرة في الاجتهادات القضائية المتعلقة بالتزامات الدولة بمراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الذي يمثل مبدأً أساسياً. وقد قام المقرر الخاص بتسليط الضوء على عدد من القضايا البارزة[٤٤] وذلك، في تقريره لعام ٢٠١١ المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عن تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم. وقد تم الفصل في دعاوى كثيرة تتعلق بالحق في الحصول على التعليم على نحو عادل ومتكافئ. فقضت المحكمة العليا للولايات المتحدة، في قضية *براون ضد مجلس التعليم*، بأن إنشاء مرافق تعليمية منفصلة لأطفال البيض والسود "يشكل بطبيعته وجهاً من أوجه عدم التكافؤ". ورأت أن النظام التعليمي القائم على الفصل يحرم مجموعة الأقليات من الفرص التعليمية المتساوية حتى في حال تحقق عنصر التكافؤ في المرافق المادية وغيرها من العوامل الموضوعية.

٤٦- وقدمت المحكمة العليا للهند تفسيرها للأحكام المتعلقة بالمساواة أمام القانون المنصوص عليها في المادة ١٤ من الدستور الهندي لتعزيز المساواة قانوناً وواقعاً. فقضت إحدى الدوائر الدستورية في المحكمة العليا للهند بأن "الأساس الذي يمثل قيمة ثابتة في نظامنا الحكومي، هو ضمان فرص متكافئة لكل فرد ليبرز كامل إمكاناته الشخصية"[٤٥]. وهناك عدة قضايا أخرى توضح سبل الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم عن طريق القضاء[٤٦].

باء- حماية المجموعات المهمشة والضعيفة

٤٧- يبين عدد من القرارات الصادرة عن الآليات القضائية وشبه القضائية السبل الكفيلة بحماية حق المجموعات المهمشة والضعيفة في التعليم.

---

(٤٤) A/HRC/17/29، الفقرات ٦٦-٦٨.

(٤٥) *Km. Chitra Ghosh and Another vs. Union of India and Others* (1969) 2 SCC 228.

(٤٦) انظر: *S. Tengur v. the Minister of Education and Anor*. انظر أيضاً حكم المحكمة الدستورية لمولدوفا المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، القضية ١٩٩٥/٧٢، المنشور في الجريدة الرسمية لرومانيا، 167/31.07.1995؛ وحكم المحكمة الدستورية لرومانيا المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ (القضية ١٩٩٥/٧٢) المنشور في الجريدة الرسمية لرومانيا، 167/31.07.1995.

٤٨- ففي "شكوى جماعية" مرفوعة من جمعية التوحد في أوروبا للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أوروبا[٤٧]، قضت اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية بأن تخلف الحكومة الفرنسية عن إحراز تقدم في هذا المجال إجمالاً يشكل انتهاكاً للميثاق الاجتماعي الأوروبي. ودافعت اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان بدورها عن حق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم من خلال عدد من الفتاوى التي أصدرتها[٤٨].

٤٩- وقد تَبيَّن أن الممارسات التمييزية ضد أفراد الروما المصابين بإعاقات عقلية تنطوي على انتهاك للحق في التعليم بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[٤٩]. وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بضرورة إدماج أطفال الروما في الفصول العادية؛ واعتبرت أن إيداع مواطن كرواتي ينحدر من الروما في فصول مخصصة للروما وحدهم، وليس في فصول "مختلطة" إثنياً، يشكل انتهاكاً لحقهم في التعليم[٥٠]. وفي قضية أخرى تتعلق بتخصيص مدارس لأطفال الروما دون غيرهم، خلصت هيئة المساواة في المعاملة في هنغاريا إلى أن السلطات المسؤولة عن النظام المحلي الذي يفصل بين الطلبة، قد انتهكت مبدأ المساواة في المعاملة[٥١]. وعلاوة على ذلك، تُبين أحكام القضاء سبل الدفاع عن حق الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية في التعليم الأساسي.

٥٠- ومن شأن الاجتهاد القضائي المستند إلى التشريعات الوطنية أن يفضي بدوره إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لدعم الحق في التعليم. ففي جنوب أفريقيا، وبناء على ادعاء رابطة مدارس مقاطعة كاب الشرقية بأن عدم تسديد حكومة المقاطعة للإعانات اللازمة للإقامة والنقل والمبيت والمأكل يعيق التحاق الأطفال القرويين في المقاطعة بالمدارس، خلصت لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان إلى أن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق طلاب العلم المتضررين في التعليم الأساسي، وأوصت بدفع تلك الإعانات.

---

(٤٧) *International Association Autism Europe vs. France*، الشكوى رقم ٢٠٠٢/١٣. واللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. متاحة على الرابط التالي: http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/socialcharter/complaints/CC13Merits_en.pdf.

(٤٨) انظر: http://www.cncdh.fr/fr/publications/avis-sur-la-scolarisation-des-enfants-handicapes.

(٤٩) *Horvath and Kiss v. Hungary*، الطلب رقم 11146/11، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/pages/search.aspx?i=001-116124 تم الاطلاع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٥٠) *Orsus and Others v. Croatia*، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠.

(٥١) القانون رقم ٢٠٠٧/٢٣ المعدل للقانون رقم ٢٦ لعام ١٩٩٨ المتعلق بضمان تكافؤ الفرص للمعاقين.

جيم- إنفاذ الحق في التعليم الجيد

٥١- إن توفير التعليم الجيد هو مسؤولية تقع على عاتق جميع الجهات التي توفر الخدمات التعليمية، وتعد إمكانية التقاضي بهذا الشأن أمراً حاسماً لدعم جودة التعليم ومعاييره في وجه تراجع مستوى الجودة عموماً وتفشي القلق إزاء هذا التراجع. وقد تعززت المطالبات المتعلقة بجودة التعليم مع انعقاد مؤتمر قمة الألفية الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الذي جدد التزام المجتمع الدولي بـ "توفير فرص التعليم والتعلم على نحو متكافئ لجميع الأطفال" و"كفالة توفير تعليم جيد والتقدم فيه من خلال النظام المدرسي"[٥٢].

٥٢- وفيما يتعلق بمتطلبات الجودة، رأت ولاية نيويورك في تفسيرها للحكم الدستوري المتعلق بالتعليم أنه يشمل توفير تعليم عالي الجودة، وقضت بأنه يجب على الحكومة أن تقدم "تعليماً أساسياً سليماً"[٥٣]، و"تعليماً هادفاً في المرحلة الثانوية"[٥٤]. وخلصت المحكمة إلى أن جودة التدريس غير مناسبة، وأن اكتظاظ الصفوف في مدينة نيويورك يؤثر سلباً على أداء الطلاب[٥٥]. ومع أن المحكمة نظرت في عوامل أخرى حين قضت بأن نظام التمويل الحكومي أخفق في توفير التعليم الأساسي القويم، فمن الواضح أن المسألة المتعلقة بمستوى المدرسين تعتبر في نظرها قابلة للتقاضي.

٥٣- والحق في التعليم الجيد يلزم الدول بضمان توفير مناهج دراسية تحقق الأهداف الأساسية المتوخاة من التعليم. ففي دعوى رفعتها الكليات والجامعات الخاصة في الفلبين بشأن إحدى الصلاحيات التي خولها القانون لوزير التعليم[٥٦]، قضت المحكمة العليا للفلبين بأن الحكومة تملك سبباً وجيهاً (تحقيق الرفاه العام) لتنظيم قطاع التعليم الخاص، وبأن تحديد وزارة التربية والتعليم للمناهج الدراسية والجداول الزمنية للسنة الدراسية وإجراءات الامتحان[٥٧] لا يشكل ممارسة للسلطة بشكل غير مشروع.

---

(٥٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٦٥ - "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

(٥٣) Board of Education, *Levittown Union Free Speech District v. Nyquist*, 57 N.Y.S.2d 27, 48 (N.Y. 1982).

(٥٤) *Campaign for Fiscal Equity, Inc. v. State of New York*, 801 N.E.2d 326, 332 (N.Y. 2003).

(٥٥) انظر: *Campaign for Fiscal Equity*, 100 N.Y.2d at 912.

(٥٦) *Philippine Association of Colleges and Universities v. Secretary of Education*, G.R. No. L-5279 (October 31, 1955)، متاح على الرابط التالي: http://www.lawphil.net/judjuris/juri1955/oct1955/gr_l-5279_1955.html تم الاطلاع في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٥٧) انظر المرجع نفسه.

دال- حقوق الأقليات بما في ذلك الحقوق اللغوية

٥٤- يتناول عدد كبير من القضايا حقوق الأقليات وحقوقهم اللغوية. فقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، بأن الحق في التعليم[٥٨] لا ينطوي على ضمان الحق في التعليم بلغة بعينها، أو على التزام الدولة بدعم نوع معين من التعليم[٥٩]. بيد أن ثمة انتهاكاً للمادة ١٤ مقروءة بالاقتران مع المادة ٢ من البروتوكول رقم ١ لأن التشريعات نصت على منع الأطفال من الالتحاق بالمدارس التي تدرّس باللغة الفرنسية في مناطق معينة استناداً إلى مكان إقامة ذويهم فقط[٦٠].

٥٥- وقضت المحكمة العليا لكندا بإمكانية التقاضي بشأن الحقوق التعليمية بلغة الأقلية المكرسة في المادة ٢٣ من الميثاق الكندي للحقوق والحريات التي تنص على ضمانات للمجتمعات الناطقة باللغة الفرنسية[٦١]. وقضت أحكام أخرى صادرة عن المحاكم في جنوب أفريقيا بحماية الحق في التعليم والحقوق اللغوية[٦٢].

هاء- الفتيات والحق في التعليم

٥٦- كانت النساء على مر السنين ضحية للظلم الاجتماعي والحرمان من التعليم. وغالبية المحرومين من التعليم اليوم هم من الفتيات والنساء في حين أنهن يملكن الحق في التعلم أسوة بالصبيان. ويُمنعن في بعض الحالات من الالتحاق بالمدارس بسبب الأهل الذين لا يرون فائدة في تعليم البنات أو بسبب تهديدات أصحاب الفكر الديني المتطرف لهن. وممارسة العنف ضد النساء والفتيات ينال من حقهن في التعليم.

٥٧- وقد دعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدول الأطراف إلى الإبلاغ عن أعمال العنف هذه ومعاقبة مرتكبيها والمضي في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بما في ذلك رفع الحواجز الأبوية وإلغاء التنميطات الجنسانية المستحكمة، لضمان تمكين الفتيات من التمتع بحقهن الإنساني الأساسي في التعليم في كل منطقة من العالم والتحقق من ذلك[٦٣].

---

(٥٨) بموجب المادة ٢ من البروتوكول الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعدل بالبروتوكول رقم ١١، باريس، 20.III.1952، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

(٥٩) *Belgian Linguistic Case (No. 2)*, (1968) 1 EHRR 252.

(٦٠) انظر المرجع نفسه.

(٦١) *Doucet-Boudreau v. Nova Scotia (Minister of Education)*, [2003] 3 S.C.R. 3، متاح على الرابط التالي: http://scc.lexum.org/decisia-scc-csc/scc-csc/scc-csc/en/item/2096/index.do، تم الاطلاع في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٦٢) Gauteng Provincial Legislature In re: Gauteng School Education Bill of 1995 (CCT39/95) [1996] ZACC 4; 1996 (4) BCLR 537; 1996 (3) SA 165 (4 April 1996).

(٦٣) بيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: "Protection of Girls' Right to Education" (حماية حق الفتيات في التعليم)، الذي اعتُمد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ خلال الدورة الثالثة والخمسين، الصفحة ١.

٥٨- وفضلاً عن ذلك، تعتبر السوابق القضائية المتاحة مفيدة في صون حق الفتيات في التعليم. فقد أيدت المحكمة العليا لكولومبيا على سبيل المثال، حق الفتاة الحامل في التعليم، وأبطلت بذلك كل حكم مخالف في اللوائح المدرسية(٦٤)، وكذلك فعلت محكمة الاستئناف في بوتسوانا(٦٥).

واو- تمويل التعليم

٥٩- تعد الدول ملزمة عموماً بموجب حقوق الإنسان بتوفير الموارد اللازمة لإنفاذ تلك الحقوق. وقد تناول المقرر الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة، التزامات الدولة بشأن التمويل الحكومي للتعليم الأساسي وأهمية الأطر القانونية التي تكفل التمويل المحلي لهذا التعليم(٦٦).

٦٠- وأظهر الاجتهاد القضائي أن المحاكم يجوز لها أن تصدر أمرها إلى الحكومات بإجراء دراسات للتكاليف فيما يتعلق بالموارد التي يلزم استثمارها في المعاهد التعليمية وأن تستعرض المقترحات الحكومية في ضوء المقتضيات الدستورية(٦٧).

٦١- فعلى سبيل المثال، فصلت المحكمة العليا لكنتاكي في قضية بشأن المساواة بين جميع المدارس في التمويل(٦٨). وقضت خلال نظرها في الطعن في دستورية نظام تمويل المدارس بعدم دستورية نظام تمويل الولاية للتعليم لأنه لا يشمل جميع مدارسها بالتمويل المتساوي فعلياً(٦٩).

٦٢- ونتيجة لصدور مجموعة من القرارات عن المحكمة العليا لإندونيسيا، كان على الحكومة أن تعمل بصورة تدريجية على زيادة الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم تماشياً مع الأحكام الدستورية والقانون الخاص بنظام التعليم الوطني (٢٠٠٣)، الذي ينص على أن تقدم الدولة ٢٠ في المائة من الميزانيتين الوطنية والإقليمية المخصصتين للتعليم(٧٠).

---

(٦٤) Case No. T-177814, *Crisanto Arcangel Martinez Martinez y Maria Eglina Suarez Robayo v. Colegio Ciudad de Cali*, 11 November 1998؛ *انظر أيضاً:* Fons Coomans, "Justiciability of the Right to Education", p. 437; "Rhetoric or Rights? When Culture and Religion Bar Girls' Right to Education", *Virginia Journal of International Law*.

(٦٥) *R. v. Tatu Shabani*, Criminal Sessions Case No. 322 of 2003 (PC) (Unreported)؛ *انظر:* Fons Coomans, "Justiciability of the Right to Education" p. 437؛ *انظر أيضاً:* "Is the Right to Get Pregnant a Fundamental Right Human Right in Botswana?" (1995) 39 *Journal of African Law* 97, p. 99.

(٦٦) A/66/269، ٥ آب/أغسطس ٢٠١١.

(٦٧) Elizabeth Brundige, Sital Kalantry "Sandra Liebenberg, Socio-Economic Rights: Adjudication Under a Transformative Constitution" (book review), *Human Rights Quarterly*, Volume 34, Number 2, May 2012.

(٦٨) *Rose v. Council for Better Education*, 790 S.W.2d 186 (Ky. 1989).

(٦٩) المرجع نفسه، ص ٢١٦.

(٧٠) Decision Number 13/PUU-VI/2008، متاح على الرابط التالي: http://www.mahkamahkonstitusi.go.id/putusan/putusan_sidang_eng_13-PUU-VI-2008%20_Eng_.pdf.

زاي- تنظيم عمل مقدمي خدمات التعليم الخاص

٦٣- يود المقرر الخاص أن يشدد على أهمية الاعتراف بالتعليم باعتباره من المنافع العامة، وعلى أهمية الحفاظ على المصلحة العامة في التعليم. لأن الاعتراف بأن التعليم يشكل مصلحة عامة للجمهور يعني ضمناً أن أي كيان أو فرد بإمكانه المطالبة بالحق باسم الأشخاص الذين وقعوا ضحية لإخلال الدولة بالتزاماتها المتعلقة بالحق في التعليم(٧١). وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعزيز فرص الجميع في "اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية"(٧٢).

٦٤- واستبعاد التلاميذ من المدارس استناداً إلى اعتبارات اقتصادية حصراً يشكل انتهاكاً لحقهم في التعليم، حسب ما خلصت إليه المحكمة الدستورية في كولومبيا في عام ١٩٩٧(٧٣). وقضت المحكمة أيضاً بأن الطابع الأساسي للحق في التعليم يُقيد المدارس الخاصة بالتزامات محددة تتعلق بصلاحياتها التأديبية وأهليتها لإنهاء العلاقة التعاقدية مع التلميذ أو مع والديه(٧٤).

٦٥- ويكتسي الاجتهاد القضائي الناشئ أهمية في دعم المصالح الاجتماعية في مجال التعليم. فقد أيدت المحكمة العليا للهند على سبيل المثال، في حكم صادر في نيسان/أبريل ٢٠١٢، صحة الأحكام المنصوص عليها في القانون الخاص بحق الطفل في التعليم المجاني والإلزامي لعام ٢٠٠٩ من الناحية الدستورية، وهي أحكام تنص على تخصيص ٢٥ في المائة من المقاعد في المدارس الخاصة بالبلد لأضعف شرائح المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية(٧٥).

٦٦- كذلك صدر في الآونة الأخيرة قرار عن المحكمة العليا لنيبال يقضي بأن تضع السلطات التعليمية برامج إصلاحية لتنظيم عمل المدارس الخاصة فتضبط الرسوم، وتحظر بيع الكتب المدرسية غير المسجلة والمبالغ في ثمنها، وتحد من عدد المدارس الخاصة التي يتم اعتمادها. فالرسوم الباهظة التي يفرضها مقدمو خدمات التعليم الخاص توسع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة(٧٦).

---

(٧١) تكتسي المساعدة القانونية ودعاوى المصلحة العامة أهمية حاسمة عندما لا يستطيع الأفراد الدفاع عن حقوقهم: وتستطيع الجماعات التي تتمتع بوضع قانوني ولها مصلحة في الأمر (النقابات أو متلقي الخدمات العامة أو جمعيات الآباء، إلى غير ذلك) أن تقوم بهذا الإجراء نيابة عن أعضائها.

(٧٢) إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، A/RES/67/1، مرجع سبق ذكره.

(٧٣) Sentencia C-560/97, Demanda de inconstitucionalidad contra el artículo 203 (parcial) de la Ley 115 de 1994.

(٧٤) Colombian Constitutional Court, *Case T-211/95*, May 12, 1995. *انظر أيضاً:* *T-377/95, T-145/96, T-180/96, T-290/96, T-667/97* and *T-580/98*. And Colombian Constitutional Court, *Case T-065/93*, February 26, 1993. يرد ذلك في: "Courts and the Legal Enforcement of Economic, Social and Cultural Rights: Comparative experiences of justiciability", International Commission of Jurists, Geneva, 2008.

(٧٥) *Society for Unaided Private Schools of Rajasthan v. Union of India*, (2012) 6 SCC 1.

(٧٦) Open Equal Freehttp://www.openequalfree.org/nepali-private-schools-banned-from-raising-fees/19112.

تاسعاً- إنفاذ الحق في التعليم بروح حمائية وتشجيعية

٦٧- إن الحماية والتشجيع دعامتان من دعائم نظام حقوق الإنسان التي ينبغي أن ترتكز إليها الأنظمة القانونية الوطنية. والآليات القضائية وشبه القضائية تعد آليات حمائية وتشجيعية في آن معاً فيما يتعلق بصون الحق في التعليم وإنفاذه. ويُقصد بالالتزام بتعزيز الحق في التعليم توفير التعليم المجاني بصورة تدريجية وضرورة منح الدول أولوية لتوفير التعليم الابتدائي مجاناً. ويجب أن تكون الخطوات التي تتخذها الدول "متبصرة وملموسة وموجهة" نحو التنفيذ الكامل للحق في التعليم"[٧٧].

٦٨- وسعياً لتعزيز المساواة في التمتع فعلياً بالحق في التعليم، يمكن للدول أن تعتمد تدابير إيجابية لتلبية الاحتياجات التعليمية للأفراد المنتمين إلى الفئات المحرومة أو المهمشة، بما في ذلك الفئات التي تعاني من الفقر. وربما يكون ذلك مستحسناً في الحالات التي تنطوي على أشكال قديمة أو تاريخية أو مستمرة من التمييز[٧٨]. وقد أصدرت المحكمة العليا للبرازيل مؤخراً في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ قراراً يقضي بتخصيص حصص على أساس عرقي في الجامعات للطلاب السود والملونين والمنتمين إلى السكان الأصليين[٧٩]. وتتناول الفقرة ٧ من المادة ٢٠٨ من الدستور الاتحادي للبرازيل واجب الدولة في تقديم المساعدة لتلاميذ المدارس الابتدائية من خلال البرامج التكميلية لتوفير الكتب المدرسية واللوازم التعليمية والنقل وتقديم المساعدات الغذائية والصحية.

٦٩- ومن واجب الدول اتخاذ تدابير تشجيعية بما في ذلك من خلال اعتماد خطط الدعم المالي للحق في التعليم. وتنص المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جملة أحكامها المتعلقة بالحق في التعليم، على "إنشاء نظام منح واف بالغرض". كذلك حددت اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم معيار "الجدارة أو الحاجة" فيما يتعلق "بإعطاء المنح الدراسية أو غيرها من أشكال المعونة التي تقدم للتلاميذ".

٧٠- وتكتسي التدابير التشجيعية أهمية خاصة فيما يتعلق بضمان الحق في التعليم لمن لا يزال محروماً منه بسبب الفقر، لا سيما الفقر المدقع. ويمثل الإعلان المتعلق بسيادة القانون الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، المشار إليه آنفاً، علامة بارزة في تأييد حقوق الفقراء في التماس العدالة والحصول على إنفاذ لحقوقهم، بما في ذلك حقهم في التعليم.

---

(٧٧) التعليق العام رقم ١٣ بشأن الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، (الفقرتان ٤٣ و٤٤).

(٧٨) قررت المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا أن "الإجراءات الإيجابية في التعليم، التي تعطي الأفضلية للأشخاص الذين كانوا محرومين في السابق القبول (في الجامعة)، تقرها المادة ٩(٢) من الدستور". *Motala and Another v. University of Natal*, 1995 (3) BCLR 374 (D).

(٧٩) Nina Ranieri, "Affaires problématiques dans le domaine du droit à l'éducation au Brésil: les quotas raciaux", Analele Universitatii din Bucuresti, Seria Drept, 2010, III, p. 3/13.

٧١- وفي الولايات المتحدة، يُتبع أيضاً نهج حمائي وتشجيعي في محاكم الولايات، التي نظرت باستفاضة في طعون قُدمت بشأن التمويل الحكومي للتعليم العام في ضوء الأحكام الدستورية المحلية التي تقر بالحق في التعليم. وكانت المسائل المطروحة تتعلق بالتمييز في مخصصات ميزانية الولاية، إما لكونها لا تساوي في التمويل بين مختلف المناطق التعليمية (مطالبات المساواة) أو لا تقدم التمويل الكافي لاستيفاء المعايير الدنيا لجودة التعليم (مطالبات الكفاية). ونظراً لأن الجانب الأكبر من التمويل المقدم للتعليم الأساسي العام يأتي من ضرائب البلديات أو المقاطعات، فقد أسفر عن وجود فوارق في الموارد بين الأقضية أو المقاطعات الفقيرة والغنية[٨٠]. فالتوزيع المتفاوت للموارد جعل الفئات الأرق حالاً من السكان في المقاطعات الأفقر، تدفع تكاليف أعلى للحصول على تعليم بنفس الجودة، أو تحصل على تعليم منخفض الجودة. ولذلك أمرت المحاكم الهيئات التشريعية في الولايات بإعادة النظر في مخصصات الميزانية وتمويل التعليم العام من خلال إعادة توزيع الموارد على صعيد الولاية بدلاً من الاعتماد على البلديات والمقاطعات في التمويل، بهدف استيفاء معايير المساواة في التعليم[٨١].

عاشراً- إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم والمؤشرات

٧٢- يمكن للمحاكم أن تفصل بشكل أفضل في الدعاوى التي تستند إلى انتهاكات الحق في التعليم إذا ما صاغ المتخاصمون طلبات واضحة. ويمكن أن تدعم مؤشرات حقوق الإنسان والمعلومات النوعية والكمية عن أنظمة التعليم الدعاوى المتعلقة بانتهاكات الحق في التعليم. وقد تكون أداة فعالة جداً لأنها توسع من نطاق تبيُّن انتهاكات حقوق الإنسان من حيث مستواها ومداها[٨٢]. وفيما يتعلق بالدعاوى المستندة إلى التمييز العام أو الجماعي، تستطيع المؤشرات أن تبرز أوجه عدم المساواة بين الجماعات، كمعدلات التسرب في أوساط الفتيات والفتيان التي تدل على وجود تمييز بين الجنسين في مجال التعليم.

٧٣- وقد تضمنت إحدى المطبوعات الصادرة مؤخراً عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إشارة إلى أن المحاكم تستعين فعلاً بالمعلومات الإحصائية خلال الفصل في القضايا المتعلقة بانتهاكات الحقوق[٨٣]. وتفيد المؤشرات الهيكلية والإجرائية وكذلك مؤشرات النتائج

---

(٨٠) يرد ذلك في: "Courts and the Legal Enforcement of Economic, Social and Cultural Rights: Comparative experiences of justiciability", International Commission of Jurists, Geneva, 2008. p. 58.

(٨١) المرجع نفسه.

(٨٢) للحصول على تحليل مفصل، انظر: Sital Kalantry, *et al.*, "Enhancing Enforcement of Economic, Social, and Cultural Rights Using Indicators: A Focus on the Right to Education in the ICESCR", *Human Rights Quarterly*, *pp.* 253-310 (2010) 32.

(٨٣) Human Rights Indicators, A Guide to Measurement and Implementation, 2012, p. 3، متاحة على الرابط التالي: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Indicators/Pages/HRIndicatorsIndex.aspx.

في تحديد نوع الانتهاك الذي حدث ويمكن أن تعزز إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم من خلال تقديم الأدلة للهيئات القضائية وشبه القضائية على الحالات التي أخلت فيها الدول بالتزاماتها المتعلقة بالحقوق التعليمية.

حادي عشر- الصعوبات أمام إمكانية التقاضي

٧٤- تضطلع المحاكم والآليات القضائية بدور واضح في زيادة تحديد مفهوم الحق في التعليم والفصل بشأنه. بيد أن ثمة صعوبات كبيرة لا تزال قائمة، وهي صعوبات تواجهها الفئات المحرومة بوجه خاص، لدى إحالة الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات إلى القضاء.

ألف- التوعية بالحق

٧٥- غالباً ما يصعب أو يستحيل على أبناء الفئات المحرومة رفع دعاوى بشأن عدم التمييز، ويعزى ذلك في جانب منه إلى افتقارهم إلى المعرفة والموارد المالية اللازمة للجوء إلى سبل الانتصاف القانونية. فالأشخاص الذي يملكون وعياً كاملاً بأنواع الحماية المكفولة لهم بموجب الحق في التعليم يمثلون نسبة قليلة في أي بلد. والأسوأ من ذلك أنهم يجهلون الآليات المتاحة لهم لكي يسعوا إلى إعمال حقوقهم. ومن دون إدخال إصلاحات على نظام التعليم، وتنظيم حملات لتوعية الجماهير، فإن أبناء الفئات المحرومة سيتعرضون على الأرجح للانتهاكات وهو ما قد يؤدي إلى استمرار تهميشهم دون اعتراض.

باء- الحواجز القانونية

٧٦- في حالة تخلف الدول عن إدراج الحق في التعليم في تشريعاتها الوطنية، قد يتعذر حتى على الأشخاص الذين يمكنهم تحمل تكاليف المشورة القانونية العثور على محام يحيط بالخيارات القانونية الإقليمية والدولية وبالتزامات الدولة.

جيم- الحواجز الثقافية

٧٧- قد يتردد أبناء الفئات المحرومة بوجه خاص في عرض الانتهاكات التي لحقت بحقوقهم على الآليات القضائية أو شبه القضائية إما لضعف مهاراتهم اللغوية أو خشية التعرض لأعمال انتقامية على أيدي الجناة أو سلطات الدولة أو بسبب وجود قيود ثقافية تُفرَض على حق المرأة في تمثيل نفسها في هذه الإجراءات.

دال- الحواجز الإجرائية

٧٨- قد يحدث أن تصر المحاكم أو حتى الهيئات القضائية في بعض الأحيان على شكلية الإجراءات التي تعتمدها، مما يضر ضرراً بالغاً بأي شخص ليس لديه ممثل قانوني. ولا بد من تبسيط إجراءات لرفع الدعاوى للمدعين غير الممثلين، وإبقائها غير رسمية قدر الإمكان أمام المؤسسات شبه القضائية. وينبغي ألا تقتصر القواعد المتعلقة بالأهلية القانونية لرفع الدعاوى على السماح للأطفال وأهلهم فقط بإقامة الدعاوى استناداً إلى الانتهاك المزعوم، بل ينبغي أن تشمل أطرافاً ثالثة أيضاً لضمان ألا تخول القيود الثقافية أو التهديدات التي يتعرض لها الضحايا دون ظهور الحالات إلى العلن.

هاء- تكاليف التقاضي والمساعدة القضائية

٧٩- مهما كانت قيمة رسوم تقديم الشكاوى بسيطة، فإنها تُثني المدعين. ويظهر هذا الأثر المثبط بصورة أوضح على الفقراء الذين غالباً ما يكونوا أكثر عرضة للانتهاكات. وينبغي للآليات شبه القضائية ألا تطلب أبداً أي مبالغ لرفع الدعاوى، كما يتعين توفير إعانات لمباشرة الإجراءات القضائية استناداً إلى تقييم للاحتياجات.

٨٠- والطابع المعقد للإجراءات القانونية في أي محكمة يستدعي الحصول على المشورة القانونية. ويتعين على الدول التي تسعى إلى ضمان تمكين المواطنين من الدفاع عن حقهم في التعليم أن تعمل على توفير المساعدة القضائية ذات الكفاءة في المحاكم المدنية على أساس اختبار الاحتياجات، لضمان توفر الدفاع عن هذا الحق الإنساني الأساسي.

ثاني عشر- الاستنتاجات والتوصيات

٨١- أظهر الاجتهاد القضائي الدولي والإقليمي والوطني أن الحق في التعليم هو حق قابل للإنفاذ قانوناً. وفي حال تعرضه للانتهاك، يمكن حمايته وإنفاذه عبر الآليات القضائية. وتؤدي هذه الآليات دوراً مفيداً جداً إذ تتيح التصدي لانتهاكات حقوق المواطنين بطريقة نزيهة ومحايدة. وينبغي الاعتراف علانية بإمكانية التقاضي بشأن هذا الحق، كما ينبغي أن تؤكد الحكومات ذلك في الدستور وفي التشريعات المحلية.

٨٢- والمقرر الخاص، إذ يضع في اعتباره الأهمية الأساسية لإمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم وإنفاذه، وبغية تعزيز الدور الحمائي والتشجيعي للآليات القضائية، يود تقديم التوصيات التالية:

تشريع الحق في التعليم

(أ) يجب على الدول أن تفي تماماً بالتزامها باحترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله. وأولى واجباتها في هذا المجال هو إعمال الحق في نظامها القانوني المحلي، وضمان فعالية إنفاذه في حالة انتهاكه عبر الآليات القضائية وشبه القضائية الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب أن تتاح للأفراد باعتبارهم مستفيدين من الحق في التعليم، كما حُدد في التشريعات الوطنية وعلى النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، إمكانية اللجوء إلى القضاء تصدياً لانتهاكه.

(ب) ينبغي توفير أقوى حماية قانونية ممكنة للحق في التعليم وعلى أوسع نطاق. ويتعين على الدول التي تعتمد تقليداً قانونياً ثنائياً أن تحرص على تعديل دساتيرها وتشريعاتها الوطنية لتنص على الحق في التعليم بشكل مباشر. وهذا أمر مهم لأنه لا يمكن للمحاكم أو الآليات شبه القضائية أو حتى الحكومات العازفة عن التصدي لانتهاكات هذا الحق أن تتجاهل أنواع الحماية المنصوص عليها في الدستور.

(ج) ينبغي أن تحدد التشريعات المحلية حقوق ومسؤوليات جميع الجهات المعنية بالحق في التعليم. وكحد أدنى، ينبغي أن تضع هذه التشريعات الإطار القانوني لأنظمة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والمهني. وينبغي أن تنص أيضاً على إنشاء آليات الرصد والإبلاغ، لتتوفر بذلك المؤشرات والإحصاءات اللازمة ليتسنى تقييم الحق في التعليم وإنفاذه. وينبغي الإشارة أيضاً إلى آليات وإجراءات اللجوء إلى القضاء، مع إبراز الآليات الإدارية والقانونية التي تتولى التصدي للانتهاكات المزعومة.

تعزيز المؤسسات

(د) تمثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمحاكم واللجان وأمناء المظالم نقطة بالغة الأهمية في درجة التقاضي الأولى بالنسبة للعديد من الشكاوى المتعلقة بالحق في التعليم. وعليه، يتعين على الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لضمان امتثال هذه المؤسسات امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس[٨٤]، والعمل بوجه خاص على ضمان استقلاليتها عن أي سلطة حكومية، والتعامل معها كمؤسسة مستقلة. وينبغي أن تُمنح أيضاً صلاحية مباشرة التحقيق في الانتهاكات من تلقاء ذاتها لكي يتسنى لها متابعة الادعاءات الخطيرة التي تثار في وسائط الإعلام أو غير ذلك ولا يتقدم بها الضحايا أنفسهم. وينبغي أن تحظى التعيينات في المحاكم والآليات شبه القضائية بالحماية بموجب القانون، اتقاءً للتدخل الحكومي التعسفي أو لقرارات الفصل النابعة من دوافع سياسية.

(٨٤) اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في القرار ١٩٩٢/٥٤ لعام ١٩٩٢، والجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٤٨/١٣٤ لعام ١٩٩٣.

استقلال المؤسسات القضائية وشبه القضائية

(هـ) يعد توفر نظام قانوني يحترم سيادة القانون واستقلال القضاء فضلاً عن استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وباقي الآليات شبه القضائية، شرطاً مسبقاً لفعالية الرصد والاستعراض. فالهدف من البت في الانتهاكات المزعومة للحق في التعليم هو وجود هيئة مستقلة وذات مصداقية لرصد مدى امتثال الجهات الفاعلة الرسمية للقانون في مجال التعليم. وعندما يسود الشعور بأن الحكومة أو جهة خاصة تمارس نفوذاً غير مشروع على هذه الآليات فإنها تفقد قيمتها، إذ إن أحكامها قد لا تجد من يقيم لها وزناً بين الناس. وضمان استقلالية هذه المؤسسات يعزز من ثقة الناس فيما تخلص إليه من نتائج ومن احترام المواطنين للقوانين والإجراءات الحكومية التي تخضع للتدقيق. وعليه، ينبغي ضمان استقلالية الآليات القضائية.

تدريب المهنيين القانونيين

(و) قد يكون التقاضي بشأن الحق في التعليم أمراً معقداً كونه يستند إلى الدستور وإلى القانونين المحلي والدولي. فالفصل في المنازعات المتعلقة بالحق في التعليم يتطلب توفير تدريب خاص للمحامين والقضاة، ولا بد من تعزيز ذلك عبر كليات الحقوق ونقابات المحامين ومتطلبات التثقيف القانوني المتواصل. وتظهر الحاجة إلى توفير التوجيه والتدريب لمساعدة المحاكم والآليات شبه القضائية على إنفاذ هذا الحق بوجه خاص في الحالات التي يكون فيها التشريع المعني بالحق في التعليم مبهماً أو غير متطور.

(ز) يجب على الدول أن تضمن حصول المحامين والعاملين في المحاكم والآليات شبه القضائية بوجه خاص، على التدريب الكافي بشأن تطبيق وتفسير القوانين المتعلقة بالحق في التعليم، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن تكوين شراكات ذات قيمة عالية في هذا الصدد مع مجالس نقابات المحامين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية.

أهمية المجتمع المدني

(ح) غالباً ما يكون الأطفال والبالغون الذين يمثلون المستفيد الأول من الحق في التعليم غير واعين بحقوقهم. وفي حالات عديدة، قد يفتقر الآباء إلى المعلومات أو إلى الموارد المالية لكي يلجأوا إلى المحاكم لحماية حقهم في التعليم، وإن كان لديهم ما يحفزهم على ذلك. وبمقدور المجتمع المدني ووسائط الإعلام الاضطلاع بدور مهم في نشر المعلومات المتعلقة بالحق في التعليم بين الآباء والمدرسين ومديري المدارس، وكذلك في كشف انتهاكات الحق في التعليم وإذاعة أخبارها.

الحفاظ على المصلحة الاجتماعية في التعليم تجاه مقدمي خدمات التعليم الخاص

(ط) يشمل اللجوء إلى القضاء لإنفاذ التمتع بالحق في التعليم الدعاوى المقدمة من الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية والتعليمية للحصول على الجبر. ولكنه يشمل أيضاً دعاوى الانتصاف المقامة ضد مقدمي خدمات التعليم الخاص والمدارس التي يتولى إدارتها القطاع الخاص كما يظهر من السوابق القضائية في عدة بلدان. ومقدمو خدمات التعليم الخاص أوسع حيلة في الدفاع عن مركزهم. وعلى الحكومات أن تتدخل حسب الاقتضاء في الدعاوى المرفوعة ضدهم دفاعاً عن الحق في التعليم والمصلحة الاجتماعية فيه، وذلك للحفاظ عليه باعتباره منفعة عامة وغير قابل لأن يتحول إلى مجرد مشروع تجاري.

اللجوء إلى القضاء لحماية المصلحة العامة والحصول على الحق في التعليم

(ي) يعد التقاضي لتعزيز الحق في التعليم خدمة للمصلحة العامة. فقد تتناول وسائط الإعلام انتهاكات الحق في التعليم، ولكن لا بد أن يبت فيها القضاء بشكل فعال أيضاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إعطاء أوسع تفسير ممكن للأهلية القانونية لكي يكون تقديم الشكاوى إلى الهيئات القضائية وشبه القضائية متاحاً ليس للأطفال المتضررين فقط، بل أيضاً للآباء وغيرهم من الجهات المعنية بالتعليم. وقد يعزف الفقراء والمحرومون عن المطالبة بحقوقهم خوفاً من التعرض لأعمال انتقامية أو لافتقارهم إلى الموارد المالية أو لعدم الرغبة في تحدي سلطات الدولة. وينبغي تمكين المؤسسات شبه القضائية من الشروع في التحقيقات من تلقاء نفسها، وتخويل الأطراف الثالثة، بما في ذلك الأطراف الفاعلة غير الحكومية، صلاحية رفع القضايا أمام المحاكم ومؤسسات حقوق الإنسان حيثما توفرت أدلة تدعم هذه القضايا.

المساعدة القانونية

(ك) شدد إعلان الأمم المتحدة بشأن سيادة القانون، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على أنه ينبغي للدول أن تتيح للجميع "إمكانية اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية". ولتيسير ذلك، ينبغي أن تتاح للأفراد أو الجماعات الذين حرموا من الحق في التعليم ولا يمكنهم تحمل تكاليف التقاضي بهذا الشأن إمكانية الحصول على المساعدة القانونية مجاناً دعماً لدعاواهم. وإلى جانب خفض الرسوم إلى الحد الأدنى بالنسبة لجميع الدعاوى القائمة على أساس الحقوق في المحاكم، ينبغي أن تضمن الدول مجانية تقديم الطلبات إلى الآليات شبه القضائية بالنسبة لأصحاب الشكاوى. وينبغي أن تشكل حماية حق الفقراء في التعليم محور استراتيجيات الحد من الفقر.

دور البرلمانيين

(ل) على البرلمانيين أن يضطلعوا بدور هام في تعزيز التصور الديمقراطي لإمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم. فدورهم الأساسي يتمثل في تشجيع التشريعات التي تُعمل الحق في التعليم ضمن الإطار القانوني المحلي. ولكن بوسعهم أيضاً تشجيع الحكومات على إحالة أوجه القصور التشريعية المزعومة إلى المحاكم للحصول على مشورتها، ويمكنهم العمل على دعم وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وتشجيع تقديم المساعدة القانونية العامة لأصحاب الدعاوى القائمة على الحقوق. والأهم من هذا وذاك، أنه بوسعهم أن يخلعوا مشروعيتهم الديمقراطية على القرارات القانونية وشبه القانونية المتعلقة بهذا الحق من خلال تشجيع الإجراءات الحكومية بناء على التوصيات والاستنتاجات القانونية. ففي الكثير من الحالات، يقضي القرار القانوني الصادر بأن تسن الحكومات تغييرات سياساتية وقانونية لحماية حقوق المواطنين. والدعم الذي يأتي من السلطة التشريعية يمنح هذه القرارات منعة ديمقراطية، ويجعل أهمية الحق في التعليم ذائعة بين السكان.

تثقيف عامة الناس

(م) كثيراً ما يكون أحوج الناس إلى المعرفة المتعلقة بسبل التقاضي بشأن انتهاكات الحق في التعليم هم الأقل إلماماً بها. فالفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع تفتقر إلى الموارد اللازمة للحصول على المساعدة القانونية، وهي في كثير من الأحيان لا تعرف شيئاً عن الآليات شبه القضائية المتاحة كإجراء الشكاوى الفردية المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ن) تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن نشر هذه المعلومات. ولكن يمكن أن تضطلع وسائط الإعلام والمجتمع المدني بدور هام في تقاسم المعلومات مع الفئات المحرومة، وينبغي العمل قدر الإمكان على إشراكها ودعمها. وينبغي أيضاً أن يتولى النظام التعليمي الوطني إطلاع الطلاب والمدرسين والآباء والأمهات على حقوق وواجبات كل منهم، وعلى كيفية التصرف بشأن الانتهاكات في حال حدوثها، بدءاً من إجراء مقابلات بين المدرِّس والوالدين وإجراءات الشكاوى الإدارية في المدارس، وصولاً إلى الاستعانة بالآليات الوطنية لحقوق الإنسان وحتى الآليات الدولية، عند الاقتضاء. وينبغي على وجه الخصوص التعريف على نطاق واسع بالآليات المتدنية التكلفة أو المجانية، بما في ذلك الآليات المتاحة من خلال هيئات حقوق الإنسان الوطنية أو الإقليمية، وإجراء اليونيسكو لتقديم الشكاوى والإبلاغ، والبروتوكول الاختياري.

تعزيز البحوث والدراسات المتعلقة بإمكانية التقاضي والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية

(س) يمكن لمجتمع الباحثين، لا سيما الجامعات، أن يساعد في الترويج للحق في التعليم من خلال نشر أبحاث عن تطبيق القوانين الوطنية والدولية على الممارسات التعليمية الوطنية.

(ع) ينبغي للجهات التي تدرّس مادة القانون، لا سيما كليات الحقوق، أن تعزز تدريس الحق في التعليم والبحوث والدراسات المتعلقة به، لا سيما ما يتعلق منها بإنفاذه والتقاضي بشأنه. ويمكن لهذه الجهات أن تركز على كيفية إدماج الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بالحق في التعليم بوصفه حقاً أساسياً في الدساتير والقوانين، وكيفية تزويد الولايات القضائية الوطنية بآليات إنفاذ فعالة لحماية الحق في التعليم. وبوسع المفكرين أن يؤدوا دوراً هاماً في تعميق فهم المسائل الموضوعية والإجرائية والسبل المتاحة لضمان الحق في التعليم. وقد يفيد التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني كثيراً في هذا المجال.

٨٣- يهدف تطبيق التوصيات الواردة أعلاه إلى تعزيز القوانين والمؤسسات والإجراءات المتعلقة بإمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم. ولكن لا بد من الإقرار بأن جميع هذه التدابير لا طائل منها إذا ما رفضت الدولة تنفيذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها المحاكم أو الآليات شبه القضائية والتوصيات التي تقدمها. والتقدم في أي بلد يقوم على توظيف استثمارات أولية ليس فقط في النظام التعليمي الشامل، بل أيضاً في إرساء الآليات والإجراءات اللازمة لرصد وصون الحق في التعليم، وهو حق لا يمثل في حد ذاته حقاً من حقوق الإنسان وحسب بل هو حق أساسي لممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى.